



من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات
الحد من الفقر

من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على
سياسات الحد من الفقر

مجاهد عبدالكريم محمد

mujahed.ab1989@gmail.com

ا.د. سردار قادر محي الدين

Sardar.muhideen@su.edu.Krd

كلية العلوم السياسية - جامعة دهوك

الكلمات المفتاحية: أمارتيا سن، مقارنة القدرات، العدالة الاجتماعية، الفقر متعدد الأبعاد.

كيفية اقتباس البحث

محمد، مجاهد عبدالكريم ، سردار قادر محي الدين ، من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات:
قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات الحد من الفقر، مجلة مركز بابل للدراسات
الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف
والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث
ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو
استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ



From Distributive Justice to Capability Justice: An Analysis of Amartya Sen's Theory and Its Implications for Poverty Reduction Policies

Mujahed Abdulkarim Mohammed

Prof. Dr. Sardar Qader Mohieddin

College of Political Science – University of Duhok

Keywords : Amartya Sen, capability approach, social justice, multidimensional poverty.

How To Cite This Article

Mohammed, Mujahed Abdulkarim, From Distributive Justice to Capability Justice: An Analysis of Amartya Sen's Theory and Its Implications for Poverty Reduction Policies, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract:

This study examines Amartya Sen's "capability approach" and its relationship to achieving social justice. This approach represents a contemporary intellectual framework that has reformulated the concept of justice, moving beyond a mere focus on resource distribution or utility maximization. The study aims to analyze the conceptual and theoretical framework of the capability approach, elucidate its philosophical foundations, and explore its connections to poverty, human rights, and sustainable development.

Employing a descriptive-analytical method, the study reviews key theoretical concepts—foremost among them the concept of "capabilities"—and distinguishes between resources, utility, and genuine opportunities. It also analyzes Sen's critique of utilitarianism and John Rawls's theory, while outlining his vision of justice as the expansion of individuals' substantive freedoms. The study concludes that, from Sen's perspective, poverty is not limited to low income but manifests as





deprivation regarding fundamental capabilities such as education, health, employment, and social participation. Furthermore, the study demonstrates the close link between the capability approach, human rights, and sustainable development, as it places the human being at the center and as the ultimate goal of public policy.

Ultimately, the study finds that the capability approach offers a more comprehensive and realistic framework for achieving social justice. It provides tools to evaluate economic and social policies based on their capacity to empower individuals and expand their genuine life opportunities. This research relies on a descriptive-analytical approach, presenting the core concepts of the capability approach, analyzing its intellectual and philosophical dimensions, and highlighting its role in realizing social justice.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع مقارنة القدرات عند أمارتيا سن وعلاقتها بتحقيق العدالة الاجتماعية، بوصفها إحدى المقاربات الفكرية المعاصرة التي أعادت صياغة مفهوم العدالة بعيداً عن الاقتصاد على توزيع الموارد أو تعظيم المنفعة. وهدفت الدراسة إلى تحليل الإطار المفاهيمي والنظري لمقاربة القدرات، وبيان أسسها الفلسفية، وعلاقتها بالفقر، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال استعراض أهم مفاهيم النظرية، وفي مقدمتها مفهوم القدرات، والتمييز بين الموارد والمنفعة والفرص الحقيقية، مع تحليل نقد أمارتيا سن للنفعية ولنظرية جون راولز، وبيان تصوره للعدالة بوصفها توسيعاً للحريات الفعلية للأفراد. وتوصلت الدراسة إلى أن الفقر في منظور سن لا يقتصر على انخفاض الدخل، بل يتمثل في الحرمان من القدرات الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل والمشاركة الاجتماعية. كما أظهرت أن مقارنة القدرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، لأنها تجعل الإنسان محور السياسات العامة وغايتها الأساسية.

وانتهت الدراسة إلى أن مقارنة القدرات تمثل إطاراً أكثر شمولاً وواقعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، لما توفره من أدوات لتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أساس قدرتها على تمكين الأفراد وتوسيع فرصهم الحقيقية في الحياة. يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بمقاربة القدرات، وتحليل أبعادها الفكرية والفلسفية، وبيان دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

المقدمة

تُعد العدالة الاجتماعية من القضايا المركزية التي شغلت الفكر الإنساني قديماً وحديثاً، لما لها من ارتباط وثيق باستقرار المجتمعات وتحقيق التنمية وصون الكرامة الإنسانية. وقد تعددت المقاربات النظرية التي حاولت تفسير العدالة وتحديد أسسها، فمنها من ركّز على توزيع الثروة والموارد، ومنها من جعل المنفعة أو الحرية أساساً للحكم على عدالة النظم الاجتماعية. غير أن هذه التصورات، على أهميتها، لم تكن كافية للإحاطة بالأبعاد المركبة للعدالة في المجتمعات المعاصرة، خاصة في ظل اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار أشكال الفقر والتهميش وعدم تكافؤ الفرص.

وفي هذا السياق برزت مقارنة القدرات التي قدّمها أمارتيا سن بوصفها إطاراً فكرياً جديداً لإعادة فهم العدالة الاجتماعية من منظور إنساني وعملي، يقوم على التركيز على قدرات الأفراد وحياتهم الفعلية، لا على مجرد ما يملكونه من موارد أو ما يشعرون به من رضا. فالعدالة وفق هذا التصور تتحقق حين تتاح للإنسان فرص حقيقية تمكّنه من اختيار الحياة التي يقدرها، بما يشمل التعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة، والأمن، والكرامة.

وتتبع أهمية هذا الموضوع من كونه يقدم تصوراً أكثر شمولاً للعدالة، ويُسهّم في تفسير قضايا الفقر متعدد الأبعاد، وعدم المساواة، والتنمية البشرية، وحقوق الإنسان، كما يتيح أدوات عملية لتقييم السياسات العامة وفق مدى قدرتها على توسيع إمكانات الأفراد. ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأسس النظرية لمقاربة القدرات، وتحليل علاقتها بالعدالة الاجتماعية، وإبراز دورها في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في أن كثيراً من التصورات التقليدية للعدالة الاجتماعية ما زالت تركز على توزيع الدخل والثروة أو تحقيق المساواة الشكلية بين الأفراد، دون الاهتمام الكافي بمدى قدرة الأفراد الفعلية على الاستفادة من تلك الموارد وتحويلها إلى فرص حقيقية تضمن لهم حياة كريمة. وقد أدى ذلك إلى استمرار مظاهر الفقر، والتهميش، وعدم تكافؤ الفرص، رغم وجود سياسات وبرامج تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية رئيسة مؤداها أن مقاربة القدرات عند أمارتيا سن تمثل إطاراً أكثر شمولاً وفاعلية لتحقيق العدالة الاجتماعية مقارنة بالمقاربات التقليدية التي تركز على توزيع الدخل أو الموارد فقط، وذلك لأنها تجعل معيار العدالة قائماً على توسيع الحريات الفعلية للأفراد،



وتمكنهم من اكتساب القدرات الأساسية اللازمة للعيش بكرامة، مثل التعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة المجتمعية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بمقاربة القدرات، وتحليل أبعادها الفكرية والفلسفية، وبيان دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

هيكلية البحث:

يبدأ البحث بمقدمة تتناول أهمية الموضوع وأسباب اختياره وإشكالية البحث وفرضياته ومنهجيته، ثم ينتقل إلى المبحث الأول الذي خُصص للإطار المفاهيمي والنظري لمقاربة القدرات، حيث يتناول مفهوم مقاربة القدرات عند أمارتيا سن، والأسس الفلسفية التي قامت عليها، وعلاقتها بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، ثم يأتي المبحث الثاني لبحث دور مقاربة القدرات في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال بيان إسهامها في إعادة تعريف العدالة، وارتباطها بالحد من الفقر بوصفه حرماناً من القدرات الأساسية، وإبراز تطبيقاتها في السياسات العامة وبرامج التنمية، ويُختتم البحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، إلى جانب مجموعة من التوصيات والمقترحات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لمقاربة القدرات

المطلب الأول: مفهوم مقاربة القدرات عند أمارتيا سن

تُعَدّ مقاربة القدرات من أبرز الإسهامات الفكرية في مجالات الاقتصاد التنموي، والفلسفة السياسية، والعدالة الاجتماعية خلال العقود الأخيرة، وقد ارتبطت هذه المقاربة ارتباطاً وثيقاً بالمفكر والاقتصادي الهندي أمارتيا سن، الذي سعى إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية المستخدمة في قياس الرفاه والتنمية. فقد رأى أن الاعتماد على مؤشرات الدخل أو المنفعة وحدها لا يكفي للحكم على جودة حياة الإنسان، لأن الإنسان ليس مجرد مستهلك للسلع، ولا مجرد كائن يسعى إلى تعظيم اللذة وتقليل الألم، بل هو فاعل اجتماعي وأخلاقي يمتلك إمكانات وقدرات متنوعة ينبغي تنميتها وتوسيعها.

تُعَدّ مقاربة القدرات التي طوّرها الاقتصادي والفيلسوف أمارتيا سن⁽¹⁾ من أبرز الإسهامات الفكرية المعاصرة في إعادة صياغة مفهوم العدالة الاجتماعية والتنمية الإنسانية، إذ مثّلت تحولاً نوعياً في التفكير حول الرفاه الاجتماعي ومعايير التقدم. وقد جاءت هذه المقاربة كردّ نقدي على



من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات

الحد من الفقر

النماذج التقليدية التي اختزلت العدالة في توزيع الدخل أو الموارد المادية، أو في قياس الرفاه من خلال المؤشرات الاقتصادية المجردة، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل، دون الالتفات إلى الكيفية التي يحول بها الأفراد هذه الموارد إلى فرص فعلية للحياة الكريمة. ترتكز مقارنة القدرات التي قدمها أمارتيا سن على إعادة تعريف العدالة الاجتماعية انطلاقاً من الإنسان ذاته، لا من حجم ما يمتلكه من موارد مادية فقط. فالعدالة، في هذا الإطار، تُقاس بمدى امتلاك الأفراد للقدرات الفعلية التي تمكنهم من عيش الحياة التي يختارونها ويقدرونها. ويُقصد بالقدرات مجموعة الإمكانيات الواقعية المتاحة للفرد لتحقيق وظائف حياتية أساسية، مثل التعليم، والصحة، والعمل الكريم، والمشاركة الاجتماعية، والعيش بكرامة. وبذلك تنتقل العدالة من كونها مسألة توزيع للثروة إلى كونها عملية تمكين إنساني شاملة تعالج جذور الحرمان وعدم المساواة. (٢)

ويمثل مفهوم تكافؤ الفرص عنصراً جوهرياً داخل مقارنة القدرات، حيث لا يكفي الاعتراف الشكلي بحقوق الأفراد، بل يجب توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تسمح لهم بالاستفادة الفعلية من هذه الحقوق. فتكافؤ الفرص، وفق هذا المنظور، لا يعني المساواة الصورية أمام القانون فحسب، وإنما يقتضي إزالة العوائق البنيوية المرتبطة بالفقر، أو التهميش، أو ضعف الخدمات الأساسية، والتي تحول دون تحويل الموارد المتاحة إلى إنجازات حقيقية في حياة الأفراد. ومن ثم، يصبح تحقيق العدالة مرهوناً بمدى قدرة المجتمع على ضمان فرص متكافئة للنمو والتعلم والعمل لجميع أفرادها، بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية. (٣)

المطلب الثاني: الأسس الفلسفية للنظرية

تُعدّ نظرية العدالة كإنصاف التي قدمها الفيلسوف الأمريكي جون رولز (٤) من أبرز الإسهامات الفكرية في فلسفة العدالة الاجتماعية المعاصرة، إذ شكّلت تحولاً نوعياً في فهم العلاقة بين الحرية والمساواة داخل المجتمع. وقد جاءت هذه النظرية كردّاً على المقاربات النفعية التقليدية التي ركّزت على تعظيم المنفعة الكلية على حساب حقوق الأفراد، لتؤكد على أولوية العدالة بوصفها القيمة الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

تنتقل نظرية رولز من تصور تعاقدية افتراضية (٥) يتمثل في «الوضع الأصلي» الذي يتخذ فيه الأفراد قراراتهم خلف «حجاب الجهل»، (٦) بما يضمن الحياد والتجرد من المصالح الخاصة عند اختيار مبادئ العدالة. وتهدف هذه الآلية إلى الوصول إلى قواعد عادلة لتنظيم المجتمع، تقوم على ضمان الحريات الأساسية المتساوية للجميع، وتحقيق قدر من المساواة في الفرص، مع السماح بوجود تفاوتات اجتماعية واقتصادية مشروطة بأن تعود بالنفع على الفئات الأقل حظاً.



ومن خلال هذا الإطار، يحدّد رولز مبدأين أساسيين للعدالة:

• المبدأ الأول: ضمان الحريات الأساسية المتساوية لجميع الأفراد، مثل حرية الفكر والتعبير والمشاركة السياسية، باعتبارها حقوقاً أولية لا يجوز التضحية بها تحت أي ذريعة نفعية أو اقتصادية.

• المبدأ الثاني: تنظيم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث يسمح بوجودها بشرطين متلازمين: أولهما تحقيق تكافؤ عادل للفرص، وثانيهما أن تصبّ هذه التفاوتات في مصلحة الفئات الأقل حظاً، وهو ما يُعرف بمبدأ الفرق (Difference Principle)، الذي يربط مشروعية التفاوت بقدرته على تحسين وضع الأضعف اجتماعياً^(٧).

يصبح مفهوم العدالة كإنصاف لدى رولز إطاراً فلسفياً وعملياً لتحقيق الحد من الفقر، إذ لا يقتصر على التوزيع المادي، بل يشمل بناء مؤسسات عادلة، وضمان تكافؤ الفرص، وتوفير الحماية الاجتماعية، بما يحقق استقرار المجتمع وتوازناً اقتصادياً مستداماً. يحدد رولز مبدأين أساسيين للعدالة:

• الحريات الأساسية المتساوية: تشمل الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التعبير، والمشاركة السياسية، وحرية الفكر، بحيث تكون متاحة لجميع الأفراد دون استثناء.

• مبدأ الفرق (Difference Principle): يسمح بوجود تفاوتات اقتصادية واجتماعية شرط أن: -تتحقق تكافؤ الفرص لجميع الأفراد للوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية.

-تكون هذه التفاوتات في صالح الفئات الأقل حظاً، أي تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي بشكل ملموس .^(٨)

الحد من الفقر وفق رولز

يُعدّ الحد من الفقر هدفاً جوهرياً في إطار نظرية العدالة كإنصاف، إذ تقوم مبادئها على توفير آليات عملية تسهم في تحسين أوضاع الفئات الأقل حظاً داخل المجتمع. ويتحقق ذلك من خلال توجيه الموارد العامة بصورة تعويضية نحو الفئات الأكثر احتياجاً بما يرفع مستوى معيشتهم، إلى جانب ضمان الحريات الأساسية عبر توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية اللازمة لكل فرد، بما يمكنه من تنمية قدراته وإمكاناته. كما تؤكد هذه الرؤية أهمية تعزيز تكافؤ الفرص من خلال إزالة العوائق الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون مشاركة الفقراء بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كذلك تبرز الحماية الاجتماعية الشاملة كوسيلة أساسية، من خلال برامج التأمين الصحي، والتأمين ضد البطالة، والإعانات المباشرة وغير المباشرة، مع التركيز على دعم الفئات الأكثر ضعفاً ومنع تفاقم أوضاعهم المعيشية. ومن ثم، فإن تصور

من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات

الحد من الفقر

رولز للعدالة لا يقتصر على الجانب الأخلاقي النظري، بل يمتد ليشكل إطاراً عملياً لتوجيه السياسات العامة في مجالات توزيع الموارد والتعليم والحماية الاجتماعية، بما يعزز الاندماج الاجتماعي، ويحد من التهميش والإقصاء، ويمكن الدولة من مواجهة الفقر الهيكلي بصورة أكثر فاعلية.

المطلب الثالث: عناصر مقارنة القدرات :

أن مقارنة القدرات لأمارتيا سن تمثل إطاراً تحليلياً عملياً لفهم الفقر والحرمان الاجتماعي بشكل أوسع مقارنة بالمقاييس التقليدية المبنية على الدخل فقط. إذ يرى الباحث أن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد المالية، بل هو حرمان من القدرات الأساسية التي تمكن الفرد من العيش بكرامة والمشاركة الفعلية في المجتمع، بما يشمل الصحة، والتعليم، الحماية الاجتماعية، والفرص الاقتصادية والاجتماعية (٩).

كما حاول الباحث إبراز من خلال الحرية والتمكين حيث تشكلان عناصر جوهرية في الحد من الفقر، حيث يسمح تمكين الأفراد وتحويل الموارد المتاحة إلى قدرات فعلية بتوسيع نطاق مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما يعزز العدالة الاجتماعية ويحد من الاستبعاد والتهميش (١٠).

إن مقارنة القدرات توفر رؤية شاملة للحد من الفقر، لأنها تركز على قدرة الفرد الفعلية على ممارسة الحياة بكرامة، وليس مجرد توافر الموارد أو الدخل المالي. كما يؤكد الباحث على أن تمكين الأفراد وتوسيع حرية الاختيار يعدان أدوات رئيسية للحد من الحرمان متعدد الأبعاد، حيث تمثل الحرية الإيجابية والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتساوية عناصر أساسية للعدالة الاجتماعية. كما أن الدولة والسياسات العامة ليست مجرد أدوات توزيع الموارد، بل يجب أن تعمل على إزالة العوائق البنيوية والاجتماعية، وربط برامج الحماية الاجتماعية بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، لضمان تأثير طويل الأمد على الحد من الفقر. في حين أن مؤشرات القياس متعددة الأبعاد تمثل وسيلة فعالة لتحديد الفئات الأكثر ضعفاً، وقياس نتائج السياسات التنموية، ما يسمح بإعادة توجيه البرامج بما يتوافق مع الاحتياجات الفعلية للأفراد.

الحرية كجوهر للعدالة الاجتماعية

تحتل الحرية موقعاً مركزياً في مقارنة القدرات عند أمارتيا سن، حيث تُعدّ المكوّن الجوهري الذي تُبنى عليه العدالة الاجتماعية. فالعدالة، وفق هذا التصور، لا تتحقق بمجرد توفير الموارد أو إقرار الحقوق القانونية، بل تتحقق حين يمتلك الأفراد حرية فعلية تمكنهم من استخدام هذه الموارد

والحقوق في صياغة اختياراتهم الحياتية. ومن ثم، تُفهم الحرية هنا بوصفها قدرة عملية على الاختيار والفعل، لا مجرد غياب للقيود الشكلية، وهو ما يجعلها شرطاً سابقاً لتحقيق أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية. (١١).

تشير مقارنة القدرات إلى أن الحرية ليست مجرد غياب القيود، بل القدرة الفعلية على الاختيار والممارسة. ويقسم سن الحرية إلى بعدين رئيسيين:

• الحرية السلبية: أي غياب القيود القانونية والسياسية التي تمنع الأفراد من ممارسة حقوقهم، مثل القيود على حرية التعبير أو التنقل.

• الحرية الإيجابية: وهي القدرة الفعلية للفرد على اتخاذ القرارات الحياتية المستقلة وتحقيق الأهداف التي يراها مهمة لحياته .

تعتبر الحرية الإيجابية جوهرية في الحد من الفقر، لأن غياب القدرة على الاختيار يترجم إلى حرمان من القدرات الأساسية، حتى لو كان لدى الفرد الموارد المادية الكافية. فعلى سبيل المثال، لا يكفي توفير التعليم والصحة إذا كان هناك عوائق اجتماعية أو سياسية تمنع الفئات الفقيرة من الاستفادة منها، مثل التمييز أو الاستبعاد الاجتماعي أو عدم الوصول إلى المعلومات (١٢).

المبحث الثاني

مقاربة القدرات كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية

المطلب الأول: العلاقة بين القدرات والعدالة الاجتماعية

إن العدالة الاجتماعية تمثل حجر الزاوية في بناء المجتمعات المستقرة والمنصفة، فهي تتجاوز كونها مجرد مفهوم نظري لتصبح قيمة عملية توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. لقد أظهرت المراجعة التاريخية والفلسفية أن العدالة تطورت من كونها فضيلة فردية في الفكر القديم، إلى معيار مؤسسي مرتبط بالإنصاف والفرص المتساوية، كما أشار إليها كل من جون راولز في الفلسفة الحديثة، والماركسية في سياق التحرر من الاستغلال الطبقي.

إن العدالة الاجتماعية لم تعد تقتصر على البعد الاقتصادي فقط، بل توسعت لتشمل مجموعة من الحقوق الأساسية للإنسان، مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن والتمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية، مع الأخذ في الاعتبار دور الدولة والمؤسسات في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد لضمان تمكين الفئات المهمشة. كذلك، فإن الدراسات الحديثة تؤكد أن غياب العدالة يؤدي إلى بيئة حاضنة للتطرف الاجتماعي والسياسي، بينما توفر الأنظمة الشاملة للتمكين إطاراً لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات

الحد من الفقر

على المستوى العالمي، تظهر العدالة الاجتماعية تحديات إضافية نتيجة العولمة والفجوة بين الدول، ما يجعل تبادل الخبرات الدولية، مثل التجارب السويدية والأمريكية في تمكين المجتمع المدني، أمراً مهماً لتطبيق سياسات ناجحة. أخيراً، يبرز الدور الحيوي للسياسة المالية والاقتصادية والدعم الاجتماعي كأدوات استراتيجية لضمان توزيع عادل للموارد، وتمكين الفئات الضعيفة، وتحقيق الاستقرار المستدام.

تشكل مقارنة القدرات عند أمارتيا سن جسراً بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، إذ تؤكد أن تحقيق الكرامة الإنسانية لا يقتصر على توافر الموارد المادية، بل يرتبط بالقدرة الفعلية للفرد على ممارسة حقوقه الأساسية واستغلال الفرص المتاحة له في مختلف جوانب الحياة. فالحرمان من القدرات يقوّض الكرامة الإنسانية ويحول دون ممارسة الحرية والاختيار، مما يجعل تعزيز القدرات هدفاً جوهرياً لأي نظام يسعى إلى العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان^(١٣).

إن العدالة لا تُقاس فقط بتوزيع الموارد أو الدخل، بل تشمل حرية الاختيار، وتوسيع القدرات، ومعالجة الفقر متعدد الأبعاد، وإزالة العوائق البنيوية، وتمكين الأفراد من المشاركة الفاعلة في المجتمع^(١٤). فإن مقارنة القدرات تمثل أداة تحليلية قوية تمكن من تقييم السياسات الاجتماعية والاقتصادية على أساس قدرتها على توسيع الإمكانيات الفعلية للأفراد، مما يجعلها خطوة أساسية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية والتنمية المستدامة للمجتمع بأسره.

يُعد مثال الشخصين اللذين يمتلكان مستوى الدخل نفسه، مع اختلاف الفرص المتاحة لكل منهما، من أكثر الأمثلة توضيحاً لفلسفة مقارنة القدرات عند أمارتيا سن، إذ يكشف محدودية الاعتماد على الدخل بوصفه معياراً وحيداً للعدالة الاجتماعية أو الرفاه الإنساني. فالمساواة في الموارد المالية لا تعني بالضرورة المساواة في القدرة على الاستفادة منها، لأن الأفراد يختلفون في ظروفهم الشخصية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يجعل النتائج الفعلية متفاوتة رغم تساوي المدخلات.

ولتوضيح ذلك، يمكن تصور شخصين يحصل كل منهما على راتب شهري متساوٍ. الشخص الأول يتمتع بصحة جيدة، ويعيش في منطقة حضرية تتوافر فيها المدارس، والمستشفيات، ووسائل النقل، وفرص العمل، والخدمات العامة. أما الشخص الثاني، فرغم حصوله على الدخل نفسه، يعاني إعاقة جسدية، أو مرضاً مزمنًا، أو يعيش في منطقة نائية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية. في هذه الحالة، يبدو الدخل متساوياً من الناحية الرقمية، لكن القدرة الحقيقية على تحويل هذا الدخل إلى حياة كريمة تختلف بصورة واضحة.

فالشخص الأول يستطيع استخدام دخله في التعليم، والادخار، وتحسين مستوى معيشته، والمشاركة في المجتمع، بينما يضطر الشخص الثاني إلى إنفاق جزء كبير من دخله على العلاج، أو وسائل النقل الخاصة، أو تكاليف إضافية مرتبطة بظروفه الصحية أو الجغرافية. وبذلك يصبح دخله الفعلي المتاح لتطوير حياته أقل من دخل الشخص الأول، رغم التساوي الظاهري بينهما.

ويكشف هذا المثال أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق بمجرد توزيع الأموال أو تحقيق مساواة شكلية في الأجور، بل تتطلب النظر إلى الفرص الحقيقية المتاحة لكل فرد. فالإنسان لا يحتاج إلى الموارد فقط، بل يحتاج إلى القدرة على استخدامها بفعالية. ومن هنا تنتقل مقارنة القدرات من سؤال: كم يملك الفرد؟ إلى سؤال أعمق: ماذا يستطيع أن يفعل بما يملك؟

كما يوضح المثال أثر ما يسميه سن عوامل التحويل، وهي الظروف التي تؤثر في قدرة الفرد على تحويل الموارد إلى إنجازات حقيقية. فهذه العوامل قد تكون شخصية، مثل السن أو الحالة الصحية؛ أو اجتماعية، مثل التمييز بين الجنسين أو غياب الأمن؛ أو بيئية، مثل ضعف المواصلات أو سوء الخدمات العامة. ولذلك فإن شخصين يمتلكان الدخل نفسه قد يعيشان مستويين مختلفين تمامًا من الحرية والكرامة.

المطلب الثاني: مقارنة القدرات والحد من الفقر

تعريف الفقر كحرمان من القدرات الأساسية .

يُعد مفهوم الفقر في مقارنة القدرات عند أمارتيا سن تحولاً جوهرياً في فهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، إذ لم يعد الفقر يُعرّف فقط على أنه انخفاض في الدخل أو نقص في الموارد المالية، بل أصبح يُنظر إليه بوصفه حرماناً من القدرات الأساسية التي تمكن الإنسان من أن يعيش حياة كريمة ويتمتع بحريته في الاختيار والمشاركة داخل المجتمع. ومن ثم فإن الفقر، وفق هذا التصور، لا يرتبط فقط بما يملكه الفرد، وإنما بما يستطيع أن يكونه أو يفعله في الواقع.

وقد انتقد سن المقاربات التقليدية التي كانت تختزل الفقر في مستوى الدخل، لأن هذا المعيار لا يكشف دائماً عن حقيقة أوضاع الأفراد. فقد يمتلك شخص دخلاً محدوداً، لكنه يعيش في بيئة توفر له خدمات صحية وتعليمية جيدة، فيتمكن من تحقيق مستوى مقبول من الحياة. وفي المقابل، قد يمتلك شخص آخر دخلاً أعلى نسبياً، لكنه يعيش في منطقة تفتقر إلى المدارس أو المستشفيات أو الأمن، فيصبح أكثر حرماناً من حيث الفرص الحقيقية. وهذا يعني أن الفقر لا يُقاس بالأرقام النقدية وحدها، بل بمدى قدرة الإنسان على تحويل موارده إلى حياة ذات قيمة.

من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات

الحد من الفقر

ويقصد بالقدرات الأساسية مجموعة الإمكانات الجوهرية التي يحتاجها الإنسان ليحيا بكرامة، مثل القدرة على الحصول على غذاء كافٍ، والرعاية الصحية، والتعليم، والسكن الملائم، والعمل اللائق، والمشاركة الاجتماعية، والأمن الشخصي، وحرية التعبير، والتنقل، واتخاذ القرارات المتعلقة بحياته. فإذا حُرِم الفرد من هذه الإمكانات، عُدَّ فقيرًا حتى لو تجاوز دخله الحد الأدنى المعتمد في بعض المؤشرات الاقتصادية.

*تحليل مفهوم "الفقر متعدد الأبعاد" ودور التعليم والصحة .

رغم أن نسبة الفقر النقدي في إقليم كردستان تتراوح بين ٥-٨٪، إلا أن الفقر الحديث يُقاس بأبعاد أوسع تشمل التعليم، والصحة، والسكن، والبنية التحتية، وليس الدخل وحده. قبل عرض أي جدول، من المهم الإشارة إلى أن الفقر متعدد الأبعاد يركز على مدى الحرمان الفعلي للأفراد في جوانب حياتهم الأساسية، وليس فقط على الدخل المالي.

١. الفقر النقدي والحرمان الخدمي

يُعد الفقر النقدي المؤشر التقليدي لتحديد الأسر الفقيرة، لكنه لا يعكس الواقع الكامل للحرمان. الحرمان في السكن والخدمات الأساسية، على سبيل المثال، قد يكون أعلى من نسبة الفقر النقدي، ما يعني أن بعض الأسر تتجاوز خط الفقر لكنها لا تزال تعاني من ضعف في جودة الحياة (أنظر الجدول ٣.٣).

جدول (٣.٣): مؤشر الفقر متعدد الأبعاد - إقليم كردستان

المؤشر	القيمة
نسبة الفقر النقدي	5-8%
نسبة الحرمان في التعليم	≈ 6%
نسبة الحرمان في الصحة	< 5%
نسبة الحرمان في السكن والخدمات	≈ 9%

المصدر UNDP Iraq

يتضح من الجدول أن نسبة الحرمان في السكن والخدمات (≈ ٩٪) تفوق الحد الأدنى للفقر النقدي. ويُفسَّر ذلك بأن قياس الفقر النقدي يعتمد على مستوى الدخل أو الإنفاق فقط، بحيث تُعد الأسرة غير فقيرة إذا تجاوز دخلها خط الفقر المحدد، حتى وإن كانت تعاني نقصاً في الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، قد تمتلك بعض الأسر دخلاً أعلى من خط الفقر لكنها تسكن في مساكن غير ملائمة، أو تعاني من ضعف إمدادات المياه والكهرباء، أو بُعد الخدمات الصحية والتعليمية عنها، مما يجعلها محرومة من حيث الظروف المعيشية رغم عدم تصنيفها فقيرة نقدياً.



ويؤكد هذا الطرح أن الفقر لا يقتصر على البعد المالي، بل يمتد إلى أبعاد متعددة تشمل السكن والخدمات والتعليم والصحة، وهو ما أشارت إليه الأدبيات التي تناولت الفقر متعدد الأبعاد باعتباره أداة أكثر دقة لقياس الحرمان الاجتماعي^(١٥).

وبناءً على ذلك، فإن الاعتماد على المقاربة النقدية وحدها لا يكفي لتقييم مستوى الفقر، إذ ينبغي دمج مؤشرات الخدمات الأساسية ضمن التحليل، بما يسمح بتحديد الفئات التي لا تُعد فقيرة من حيث الدخل لكنها تعاني حرماناً في ظروف المعيشة، الأمر الذي يوفر تقييماً أكثر شمولاً ودقة للفقر والحرمان الاجتماعي.

المطلب الثالث: تطبيقات مقارنة القدرات في السياسات العامة :

في ضوء نظرية الحاجات الأساسية، يتجاوز مفهوم الفقر التقديرات التقليدية المبنية على الدخل أو الثروة فقط، ليصبح مفهوماً متعدد الأبعاد يقيس مدى قدرة الأفراد على تلبية حاجاتهم الأساسية للعيش بكرامة. إذ يشير الفقر هنا إلى الحرمان من الإمكانات الفعلية التي يحتاجها الإنسان للوصول إلى مستوى مقبول من الحياة، سواء كانت هذه الإمكانات مرتبطة بالغذاء، أو الصحة، أو التعليم، أو فرص العمل، أو المشاركة الاجتماعية والسياسية^(١٦).

وتؤكد النظرية أن الحرمان الاجتماعي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، مثل التمييز، والاستبعاد من الخدمات العامة، وعدم القدرة على ممارسة الحقوق الأساسية. فالفرد قد يمتلك دخلاً مادياً، لكنه يظل محروماً إذا لم تتحقق له إمكانية الوصول إلى التعليم أو الرعاية الصحية أو المشاركة المجتمعية، وهو ما يجعل قياس الفقر بالدخل فقط ناقصاً وغير كافٍ.

تصبح مقارنة الحاجات الأساسية أداة فعالة لفهم الفقر والحرمان بشكل شامل، وتوجيه السياسات التنموية والاجتماعية لمعالجة أسبابه الحقيقية، وليس مجرد أعراضه، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم الأساسية بفاعلية وكرامة.

تلعب الدولة دوراً محورياً في ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، وهو دور يمتد إلى وضع السياسات العامة التي توفر الحد الأدنى من الرفاهية والخدمات الأساسية. تشمل هذه السياسات مجالات التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إزالة الفوارق وتعزيز الفرص المتكافئة^(١٧).

ففي مجال التعليم، يصبح توفير المدارس والمناهج الملائمة وتدريب الكوادر التعليمية جزءاً أساسياً من تمكين الأفراد، إذ لا يكفي أن تكون الموارد موجودة، بل يجب ضمان قدرة الفرد على الوصول إليها والاستفادة منها. أما في مجال الصحة، فتعمل الدولة على توفير الخدمات الطبية

من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات

الحد من الفقر

الأساسية، وضمان الوصول إلى الرعاية الصحية، بما يساهم في حماية الإنسان من الحرمان الذي يعرقل قدراته على العمل والحياة .

أولاً: العلاقة بين الحاجات الأساسية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان

ترتبط نظرية الحاجات الأساسية ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، إذ تؤكد على الكرامة الإنسانية كمبدأ أساسي، وعلى ضرورة تحقيق المساواة في الفرص لجميع الأفراد. فالنظرية تقدم إطاراً عملياً لتوجيه السياسات التنموية والاجتماعية، بحيث تركز على تلبية الاحتياجات الجوهرية لكل فرد، بما يعزز العدالة متعددة الأبعاد كما تؤكد النظرية على أن العدالة لا تقتصر على توزيع الموارد، بل تشمل القدرة على الاستفادة منها بشكل فعال، وهو ما يجعلها أداة لتقييم السياسات التنموية من منظور حقوق الإنسان، بما يحقق التنمية المستدامة ويضمن حياة كريمة لجميع المواطنين.

ثانياً: الانتقادات والتحديات التطبيقية للنظرية

رغم أهميتها، تواجه نظرية الحاجات الأساسية عدداً من الانتقادات والتحديات التطبيقية. من أبرزها صعوبة تحديد الحاجات الأساسية بدقة، إذ تختلف بين المجتمعات والثقافات حسب الاحتياجات المحلية والمعايير الاجتماعية^(١٨).

كما يشكل التفاوت الثقافي والاجتماعي تحدياً آخر، حيث أن الموارد نفسها قد لا تُترجم إلى قدرات فعلية إذا لم تتوفر بيئة اجتماعية وسياسية داعمة. بالإضافة إلى ذلك، هناك صعوبة في تحويل الموارد إلى قدرات فعلية، إذ يتطلب ذلك سياسات شاملة تعالج العوائق البنيوية مثل البطالة، التمييز الاجتماعي، والحرمان السياسي .

تتحد النظريات الثلاثة تقدم منظوراً مختلفاً لتحديد الأولويات في تحقيق حياة كريمة للأفراد كما بالجدول (١.١):

—نظرية العدالة كإنصاف لجون رولز تركز على تنظيم المؤسسات والمبادئ التعاقدية لتحقيق إنصاف التوزيع، مع ضمان الحريات الأساسية والتفاوت المشروط لصالح الأقل حظاً.

—مقاربة القدرات لأمارتيا سن تتجه نحو تمكين الأفراد، مع التركيز على الحرية الفعلية والقدرة على ممارسة الحقوق، وليس مجرد التوزيع الشكلي للموارد.

—نظرية الحاجات الأساسية تركز على تلبية مجموعة من الحاجات الجوهرية لضمان حياة كريمة، مع الاهتمام بالعوامل البنيوية التي تحول الموارد إلى قدرات فعلية.

جدول ١.١: مقارنة بين النظريات الثلاثة للعدالة الاجتماعية: جون رولز، أمارتيا سن،

ونظرية الحاجات الأساسية

المحور	نظرية العدالة كإنصاف - جون رولز	مقاربة القدرات - أمارتيا سن	نظرية الحاجات الأساسية
الهدف الأساسي	تحقيق إنصاف التوزيع والعدالة ضمن المؤسسات الاجتماعية، مع حماية الحريات الأساسية	تمكين الأفراد وزيادة قدراتهم الفعلية لممارسة حقوقهم	تلبية الحاجات الجوهرية لضمان حياة كريمة لكل فرد
آلية الحد من الفقر	تكافؤ الفرص، ومبدأ الفرق لصالح الأقل حظاً، بناء مؤسسات عادلة	توفير فرص حقيقية للأفراد، رفع القدرة على التعليم، الصحة والعمل، المشاركة الاجتماعية	ضمان حصول كل فرد على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية (غذاء، صحة، تعليم، سكن)
دور الدولة	تنظيم البنية المؤسسية، وضع قواعد عادلة للتوزيع، حماية الحقوق الأساسية	دعم تمكين الأفراد وإزالة الحواجز البنيوية أمام ممارسة الحرية	توفير الخدمات الأساسية وتحويل الموارد إلى قدرات فعلية، مع التركيز على السياسات الموجهة للفئات الأضعف
مفهوم العدالة	عدالة معيارية: الإنصاف في التوزيع + الحريات الأساسية + التفاوت المشروط لصالح الأقل حظاً	عدالة عملية: الحرية الفعلية والقدرة على المشاركة والاختيار	عدالة مادية/اجتماعية: تأمين الاحتياجات الأساسية للعيش بكرامة
مقياس العدالة	مقبولية المبادئ من جميع أفراد المجتمع، خصوصاً الأقل حظاً	الحرية الفعلية، القدرة على ممارسة الحقوق، المساهمة في المجتمع	مستوى تلبية الحاجات الأساسية لكل فرد، كحد أدنى للعيش الكريم
العلاقة مع التنمية	العدالة شرط أساسي لاستقرار اجتماعي وفعالية السياسات التنموية	العدالة جزء من التنمية المستدامة بتمكين الأفراد ورفع قدراتهم	العدالة أساس لتحقيق الحد الأدنى من التنمية وتحويل الموارد إلى حياة كريمة
المحور الفلسفي	تصور معياري وعقلي (الوضع الأصلي وحجاب الجهل)	إطار تحليلي عملي يركز على القدرات والحرية	منهج تنموي يركز على الاحتياجات الجوهرية كأساس لتوزيع الموارد

وعند ربط هذه النظريات بالتجربة السنغافورية، يظهر جلياً أن مقاربة القدرات لأمارتيا سن هي الأكثر توافقاً مع النهج السنغافوري في التنمية والعدالة الاجتماعية. فقد اعتمدت سنغافورة على

من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات

الحد من الفقر

سياسات تمكين الإنسان من خلال الاستثمار في التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير الفرص الاقتصادية المتكافئة، مع التركيز على تحويل الموارد إلى قدرات فعلية تمكن المواطنين من المشاركة الفاعلة في المجتمع. كما حرصت الدولة على إزالة العوائق البنيوية التي قد تمنع الاستفادة من الموارد، وهو ما يتوافق مع المبادئ الجوهرية لمقاربة القدرات التي تعطي الأولوية للتمكين والحرية الفعلية للفرد^(١٩).

وفي هذا السياق، يمكن القول إن مقاربة القدرات تقدم إطاراً تحليلياً عملياً لتقييم السياسات التنموية والاجتماعية، إذ تضمن أن يكون تحقيق العدالة الاجتماعية مرتبطاً بالتمكين الفعلي للأفراد وليس بمجرد توزيع الموارد أو تلبية الحاجات الأساسية شكلياً. كما تتيح هذه المقاربة تصميم استراتيجيات مستدامة لتحقيق التنمية والعدالة على المدى الطويل، وهو ما ظهر جلياً في النموذج السنغافوري الذي نجح في الجمع بين الاستقرار الاجتماعي، وارتفاع مستوى المعيشة، وتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين.

يمكن النظر إلى الدمج بين نظرية العدالة كإنصاف لجون رولز، ومقاربة القدرات لأمارتيا سن، ونظرية الحاجات الأساسية باعتباره خطوة مفيدة من منظور أكاديمي وعملي. فكل نظرية تقدم رؤية مختلفة للعدالة الاجتماعية، ورغم اختلاف منطلقاتها، فإن الجمع بينها يسمح ببناء إطار شامل يحقق التوازن بين توزيع الموارد، وتمكين الأفراد، وضمان تلبية الحاجات الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً.

التحليل النقدي للفقر متعدد الأبعاد في الإقليم يكشف عن شبكة متشابكة من العوامل المرتبطة بعدة أبعاد: ضعف الدخل، محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، الفجوة الجغرافية بين الحضر والريف، فجوة النوع الاجتماعي في سوق العمل، والبطالة المرتفعة بين الشباب (Shafaq News, 2025; Baghdad Telegraph, 2025). هذه التداخلات تجعل أي مقارنة أحادية مثل التحويلات النقدية غير كافية لمعالجة الظاهرة، إذ تحتاج السياسات الاجتماعية إلى دمج استراتيجيات تمكينية وتنموية تشمل:

- الاستثمار في التعليم والصحة لتوفير فرص متكافئة للأجيال القادمة، بما يضمن الحد من الفقر عبر رفع رأس المال البشري .
- توسيع فرص العمل المنتجة للشباب والنساء، لزيادة المشاركة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على التحويلات والدعم الخارجي^(٢٠).
- تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية لضمان وصول الخدمات الأساسية إلى الفئات الأكثر هشاشة، بما يعزز القدرة على الإنتاجية وتحقيق العدالة المكانية^(٢١).



• دعم إدماج المرأة اقتصاديًا من خلال برامج تمكين متخصصة، بما يقلل الفجوة النوعية في سوق العمل ويعزز استقلال الأسر اقتصاديًا .

علاوة على ذلك، يمثل ضعف ربط البيانات بين الوزارات تحديًا مؤسسيًا إضافيًا. فغياب نظام إلكتروني موحد يربط بيانات الأسر المستفيدة بين وزارات التخطيط والعمل والتعليم والصحة يقلل من قدرة الحكومة على استهداف الأسر متعددة الأبعاد بدقة، ويضعف القدرة على قياس أثر البرامج الاجتماعية على المدى المتوسط والطويل ، لذا، يعد إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة وتطبيق مؤشرات تقييم متعددة الأبعاد للفقر أمرًا حيويًا لتعزيز فعالية السياسات وضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر حاجة، بما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الهشاشة الاقتصادية.

المطلب الرابع: تقييم المقاربة وإمكانات تطبيقها :

يهدف المطلب إلى تقديم تحليل نقدي مستند إلى بيانات رسمية وتقارير دولية، مع التركيز على فعالية السياسات، نقاط القوة والضعف، والفجوات في التنفيذ، بما يمهد لاستنتاج توصيات عملية قابلة للتطبيق لتعزيز العدالة الاجتماعية في الإقليم.

أولاً: برامج الدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية

تمثل برامج الحماية الاجتماعية في إقليم كردستان (٢٢) أحد الأعمدة الرئيسة في السياسة الاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي. ويظهر التحليل الإحصائي أن تقييم هذه البرامج لا ينبغي أن يقتصر على حجم الإنفاق أو عدد المستفيدين، بل يجب أن يمتد إلى قياس أثرها على توزيع الدخل، واستدامة التحسن في مستوى المعيشة، ومدى مساهمتها في حماية رأس المال البشري للأسر الفقيرة. ومن ثمّ، فإن التحليل التالي يستند إلى قراءة كمية للمؤشرات الرسمية مع تفسير اقتصادي معمق.

ثانياً: التوسع الكمي في التغطية التأمينية

يمثل نظام التأمينات الاجتماعية أحد أهم أدوات الحماية الاجتماعية ذات الطابع البيئي، إذ لا يقتصر دوره على تقديم إعانات آنية، بل يؤسس لحماية طويلة الأجل ضد مخاطر فقدان الدخل، العجز، التقاعد، وإصابات العمل. ومن ثمّ فإن قياس مدى اتساع التغطية التأمينية يُعد مؤشرًا جوهريًا على تطور البنية المؤسسية للحماية الاجتماعية في إقليم كردستان، ومدى انتقال الاقتصاد من الطابع غير الرسمي إلى الرسمي.



من العدالة التوزيعية إلى عدالة القدرات: قراءة في نظرية أمارتيا سن وانعكاساتها على سياسات

الحد من الفقر

خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، اتخذت حكومة الإقليم إجراءات تنظيمية وإدارية لتوسيع تسجيل المنشآت الخاصة وإدماج العاملين ضمن نظام التأمينات. ويعكس تطور الأرقام الرسمية حجم هذا التحول الكمي، كما يظهر في الجدول التالي

جدول: تطور التغطية التأمينية للقطاع الخاص في إقليم كردستان

السنة	عدد المشمولين بالتأمين الاجتماعي	عدد المنشآت المسجلة
2018	82,637	28,225
2023	165,627	48,372

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - حكومة إقليم كردستان (تقارير رسمية ٢٠١٨-٢٠٢٣).

تشير البيانات إلى أن عدد المشمولين بالتأمين الاجتماعي ارتفع من ٨٢,٦٣٧ عام ٢٠١٨ إلى ١٦٥,٦٢٧ عام ٢٠٢٣، أي بزيادة قدرها ٨٢,٩٩٠ مشتركاً خلال خمس سنوات. ويمثل ذلك معدل نمو كلي قدره:

$$\frac{165,627 - 82,637}{82,637} \times 100 = 100.4\%$$

أي أن عدد المشمولين تضاعف تقريباً، وهو تطور ملحوظ يعكس توسعاً فعلياً في قاعدة الحماية الرسمية.

أما عدد المنشآت المسجلة فقد ارتفع من ٢٨,٢٢٥ إلى ٤٨,٣٧٢ منشأة، بزيادة قدرها ٢٠,١٤٧ منشأة، وبمعدل نمو يقارب:

$$\frac{48,372 - 28,225}{28,225} \times 100 \approx 71\%$$

وهذا يعكس تحسناً في الامتثال التنظيمي للقطاع الخاص، وزيادة في إدماج الأنشطة الاقتصادية ضمن الإطار القانوني.

من خلال الدراسة التحليلية السابقة تبين أن: -

١. معدل النمو السنوي المركب (CAGR) لعدد المشمولين يقدر بحوالي ١٤-١٥% سنوياً، وهو معدل مرتفع نسبياً في سياق اقتصادي يعاني من تقلبات مالية مرتبطة بأسعار النفط والأزمات السياسية.

٢. العلاقة بين نمو المنشآت ونمو المشمولين تشير إلى أن متوسط عدد العاملين المؤمن عليهم لكل منشأة ارتفع نسبياً، ما قد يعكس: توسعاً في حجم بعض المنشآت،



أو تشديداً في آليات إلزام تسجيل العاملين،

أو تحسناً في الرقابة الإدارية.

٣. من منظور اقتصاد العمل، فإن زيادة التغطية التأمينية تعني:

• تقليل هشاشة العمالة.

• تعزيز الأمن الوظيفي.

• تقليل احتمالية الوقوع في الفقر عند التعرض لصدمات فردية (مرض، إصابة، بطالة).

وبالتالي، الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتوسع اقتصادياً، يسهم توسيع التغطية التأمينية في:

• تخفيض مخاطر الفقر المستقبلي. (Future Poverty Risk)

• تعزيز الاستقرار الاستهلاكي للأسر عبر ضمان دخل بديل عند التقاعد أو الإصابة.

• تقوية الثقة بين العاملين والدولة.

• تحفيز الادخار طويل الأجل عبر الاشتراكات التأمينية.

كما أن إدماج المنشآت في النظام الرسمي يزيد من القاعدة الضريبية ويعزز قدرة الدولة على تمويل برامج اجتماعية أخرى، ما يخلق حلقة إيجابية بين التنظيم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

رغم هذا التوسع الكمي، فإن التحليل البنوي يفرض عدداً من الملاحظات المهمة:

١. التغطية ليست شاملة

إذا ما قورن عدد المشمولين بحجم قوة العمل الكلية في الإقليم، فإن نسبة كبيرة من العمالة - خصوصاً في القطاع غير الرسمي - قد تبقى خارج مظلة التأمين.

٢. التفاوت القطاعي

قد يتركز التوسع في المدن الكبرى أو في قطاعات اقتصادية محددة، بينما تظل المناطق الريفية أو القطاعات الهشة أقل اندماجاً.

٣. الاستدامة المالية للنظام

توسع عدد المشتركين يزيد الالتزامات المستقبلية لصناديق التقاعد، ما يتطلب إدارة اكتوارية (٢٣) دقيقة لضمان الاستدامة طويلة الأجل.

٤. ضعف الربط مع سياسات التشغيل

إذا لم يقترن التوسع التأميني بسياسات نشطة لسوق العمل، فقد يتحول النظام إلى مظلة حماية جزئية دون معالجة جذور البطالة أو ضعف الإنتاجية.



يُظهر التحليل الكمي أن التوسع في التغطية التأمينية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ يمثل تطوراً مؤسسياً مهماً في بنية الحماية الاجتماعية بإقليم كردستان، ويعكس تقدماً نحو تنظيم سوق العمل وتعزيز الأمن الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص. غير أن هذا التوسع، رغم أهميته، لا يكفي بمفرده لتقليص الفقر البنيوي أو التفاوت الاجتماعي ما لم يُستكمل بما يلي:

• إدماج أوسع للقطاع غير الرسمي.

• ربط التأمينات بسياسات تدريب وتشغيل فعالة.

• ضمان الاستدامة المالية للنظام.

• تحقيق توازن جغرافي في التغطية.

وبالتالي، يستنتج الباحث إن التوسع التأميني يمثل خطوة إصلاحية مهمة ضمن مسار طويل نحو بناء نظام حماية اجتماعية شامل، لكنه لا يزال في مرحلة التطوير البنيوي التي تتطلب تكاملاً أوسع مع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة وقائمة المراجع

في ضوء ما سبق، يتبين أن مقارنة القدرات لا تقف عند حدود التنظير الفلسفي أو التحليل الأكاديمي، بل تمتلك قيمة تطبيقية كبيرة يمكن الاستفادة منها في الواقع العملي عند صياغة السياسات العامة وبرامج التنمية الاجتماعية. فهي تقدم معياراً واضحاً للحكم على نجاح الدول والمؤسسات، يتمثل في مدى قدرتها على توسيع خيارات الأفراد، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية، وتحسين نوعية حياتهم بصورة ملموسة.

وعلى المستوى التطبيقي، يمكن توظيف هذه المقاربة في مجالات متعددة، أهمها التعليم، من خلال ضمان تعليم جيد ومتساوٍ يتيح للجميع فرص التعلم واكتساب المهارات، وفي المجال الصحي عبر توفير خدمات صحية عادلة وشاملة، وفي سوق العمل من خلال خلق فرص عمل لائقة تحفظ الكرامة الإنسانية، وفي الحماية الاجتماعية عبر دعم الفئات الأكثر هشاشة وتمكينها من الاعتماد على الذات.

كما أن تطبيق مقارنة القدرات يقتضي إعادة النظر في أدوات قياس التنمية، بحيث لا يقتصر التقييم على الناتج المحلي أو متوسط الدخل، بل يشمل مؤشرات أكثر شمولاً مثل جودة التعليم، ومستوى الصحة، والمشاركة المجتمعية، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية. فهذه المؤشرات تعكس الواقع الحقيقي لقدرات الإنسان وفرصه المتاحة.

وفي السياق العربي، يمكن أن تسهم هذه المقاربة في معالجة العديد من التحديات، مثل البطالة، وضعف جودة التعليم، والتفاوت الاجتماعي، وحرمان بعض الفئات من الفرص. ويتطلب ذلك



سياسات قائمة على العدالة في توزيع الخدمات، وتنمية المناطق المهمشة، وتمكين الشباب والمرأة، وتعزيز الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار.

وبالتالي، فإن القيمة الحقيقية لمقاربة القدرات تكمن في قدرتها على تحويل مفهوم العدالة الاجتماعية من مجرد شعارات عامة إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ والقياس، تجعل الإنسان محور التنمية وغايتها الأساسية، وتسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وكفاءة واستدامة. التوصيات

١. ضرورة اعتماد مقاربة القدرات في صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث يتم التركيز على توسيع الفرص الحقيقية للأفراد لا مجرد زيادة الدخل .

٢. تطوير مؤشرات وطنية لقياس العدالة الاجتماعية والفقر متعدد الأبعاد، تشمل التعليم، والصحة، والعمل، والسكن، والمشاركة الاجتماعية .

٣. زيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية بوصفهما من أهم القدرات الأساسية التي تسهم في تمكين الإنسان .

٤. توجيه برامج الحماية الاجتماعية نحو الفئات الأكثر حرماناً، مع مراعاة احتياجات النساء، وذوي الإعاقة، وسكان المناطق المهمشة.

الهوامش:

(١) أمارتيا سن (Amartya Sen) هو اقتصادي وفيلسوف هندي معاصر، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨، ويشتهر بأعماله في تنمية الإنسان، العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر. ويعتمد سن في تحليله للعدالة على نهج القدرات (Capability Approach)، الذي يركز على ما يمكن للفرد فعله ويصبح قادراً على تحقيقه فعلياً، بدلاً من الاقتصار على الدخل أو الثروة المادية فقط. وفق هذا المنظور، يُعتبر الفقر حرماناً من القدرات الأساسية اللازمة للعيش الكريم، وليس مجرد نقص في الموارد المالية (Sen, 1999).

(٢) جعفر عبد الرحمن أحمد، العدالة الاجتماعية: مفاهيم ومؤشرات، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ٢٠٠٨م، ص ٥.

(٣) إبراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٤٥٣.

(٤) جون رولز (١٩٢١-٢٠٠٢): فيلسوف أمريكي معاصر، اهتم بفلسفة العدالة وقدم نظرية العدالة كإنصاف، التي تُعدّ من أهم النظريات الحديثة في الفلسفة السياسية والاجتماعية.

(٥) يقصد بـ«تصور تعاقد افتراضي» وضع فرضية أن الأفراد يوافقون على قواعد العدالة للمجتمع بشكل افتراضي، قبل معرفة موقعهم الاجتماعي أو الاقتصادي، لضمان أن تكون هذه القواعد عادلة للجميع.

(٦) يقصد بـ«حجاب الجهل» أن الأفراد يضعون أنفسهم في موقف افتراضي لا يعرفون فيه وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو قدراتهم الشخصية، لضمان عدالة القرارات التي يضعونها للمجتمع.

(٧) سلطاني، فاطيمة، النظرية الأدبية: أولوية العدالة على الخير (جون رولز



- أنموذجاً)، آفاق للعلوم، مج ٥، ع ١، ٢٠٢٠.
- (٨) سلطان، فاطمة، النظرية الأدبية: أولوية العدالة على الخير (جون رولز أنموذجاً)، آفاق للعلوم، مج ٥، ع ١، ٢٠٢٠.
- (٩) أبو النصر، & مدحت محمد محمود. (٢٠٢٤). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في أنظمة الحماية الاجتماعية: الحق العالمي في الحماية الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية، ٤(١)، ٣٠٥-٣٢٢.
- (١٠) آية بخيت محمود. (٢٠٢٥). إسهامات المتطوعين في برنامج تكافل وكرامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، ٢٩(٢)، ٢٢-٤٨.
- (١١) جعفر عبد الرحمن أحمد، العدالة الاجتماعية: مفاهيم ومؤشرات، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ٢٠٠٨م، ص ٥.
- (١٢) آية بخيت محمود. (٢٠٢٥). إسهامات المتطوعين في برنامج تكافل وكرامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- (١٣) أبو النصر، & مدحت محمد محمود. (٢٠٢٤). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في أنظمة الحماية الاجتماعية: الحق العالمي في الحماية الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية، ٤(١)، ٣٠٥-٣٢٢.
- (١٤) أحمد السيد التجار: الفقر في الوطن العربي، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٤٦.
- (١٥) جعفر عبد الرحمن أحمد، العدالة الاجتماعية: مفاهيم ومؤشرات، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ٢٠٠٨م، ص ٥.
- (١٦) أحمد السيد التجار: الفقر في الوطن العربي، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٤٦.
- (١٧) أبو النصر، & مدحت محمد محمود. (٢٠٢٤). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في أنظمة الحماية الاجتماعية: الحق العالمي في الحماية الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية، ٤(١)، ٣٠٥-٣٢٢.
- (١٨) أحمد ذكي بدوي: معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٨٩.
- (١٩) آية بخيت محمود. (٢٠٢٥). إسهامات المتطوعين في برنامج تكافل وكرامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، ٢٩(٢)، ٢٢-٤٨.
- (٢٠) Al-Kuraity, E. A. J. (2025). A proposed and enhanced development model to invest in the demographic opportunity and support youth in Iraq after 2004. American Journal of Social and Humanitarian Research, 6(5), 856-870.
- (٢١) Phang, S. Y. (2014). Housing Policies, Social Compact, and Inclusive Society in Singapore. Springer.
- (٢٢) الإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في إقليم كردستان (٢٠١٦): برنامج يهدف إلى تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، التأمينات، والدعم للفئات الضعيفة، بالشراكة مع البنك الدولي.
- برنامج إصلاح الحماية الاجتماعية (٢٠٢٢): مبادرة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، UNICEF، WFP، و ILO تشمل تقديم التحويلات النقدية والتوسيع التدريجي لنطاق الحماية الاجتماعية.
- شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية (SSN): جزء من نظام الحماية الاجتماعية في العراق، يُطبق أيضاً على



بعض الفئات في إقليم كردستان وفق تقييم الدخل والظروف الاجتماعية.

(٢٣) الإدارة الاكتوارية هي استخدام أساليب رياضية وإحصائية لتقييم المخاطر المالية المتعلقة بالتزامات التأمين والتقاعد

قائمة المصادر

المراجع العربية:

- (١) إبراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.
- (٢) أبو النصر، & مدحت محمد محمود. (٢٠٢٤). دور مهنة الخدمة الاجتماعية في أنظمة الحماية الاجتماعية: الحق العالمي في الحماية الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية، ٤(١)، ٣٠٥-٣٢٢.
- (٣) أحمد السيد التجار :الفقر في الوطن العربي، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥م.
- (٤) أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان ، بيروت، ١٩٨٢م.
- (٥) الإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية في إقليم كردستان (٢٠١٦): برنامج يهدف إلى تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، التأمينات، والدعم للفئات الضعيفة، بالشراكة مع البنك الدولي.
- (٦) أية بخيت محمود. (٢٠٢٥). إسهامات المتطوعين في برنامج تكافل وكرامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، ٢٩(٢)، ٢٢-٤٨.

- (٧) جعفر عبد الرحمن أحمد، العدالة الاجتماعية: مفاهيم ومؤشرات، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ٢٠٠٨م.
- (٨) سلطاني، فاطيمة، النظرية الأدبية: أولوية العدالة على الخير (جون رولز أنموذجاً)، آفاق للعلوم، مج ٥، ع ١، ٢٠٢٠.

المراجع الأجنبية:

- (9) Al-Kuraity, E. A. J. (2025). A proposed and enhanced development model to invest in the demographic opportunity and support youth in Iraq after 2004. American Journal of Social and Humanitarian Research, 6(5), 856-870.
- (10) Phang, S. Y. (2014). Housing Policies, Social Compact, and Inclusive Society in Singapore. Springer.

List of Sources

Arabic References:

- (١) Ibrahim Madkour: *Dictionary of Social Sciences*. Cairo: General Egyptian Book Organization, 1975.
- (٢) Abu Al-Nasr, & Medhat Mohamed Mahmoud. (2024). The Role of the Social Work Profession in Social Protection Systems: The Universal Right to Social Protection. *Journal of Social and Applied Sciences*, 4(1), 305-322.
- (٣) Ahmed El-Sayed El-Taggar: *Poverty in the Arab World*. Cairo: Center for Political and Strategic Studies, 2005.
- (٤) Ahmed Zaki Badawi: *Dictionary of Social Science Terms*. Librairie du Liban, Beirut, 1982.
- (٥) Strategic Framework for Social Protection in the Kurdistan Region (2016): A program aimed at developing social safety nets, social insurance, and support for vulnerable groups, in partnership with the World Bank.



- (٦) Aya Bakhit Mahmoud. (2025). Contributions of Volunteers in the "Takaful and Karama" Program to Achieving Sustainable Development Goals. *Scientific Journal of Social Work*, 29(2), 22–48.
- (٧) Jaafar Abdul Rahman Ahmed: *Social Justice: Concepts and Indicators*. Intellectual Works Authority, Khartoum, 2008.
- (٨) Soltani, Fatima: Liberal Theory: The Priority of Justice over the Good (John Rawls as a Model). *Afaq for Sciences*, Vol. 5, No. 1, 2020.

Foreign References:

- (٩) Al-Kuraity, E. A. J. (2025). A proposed and enhanced development model to invest in the demographic opportunity and support youth in Iraq after 2004. *American Journal of Social and Humanitarian Research*, 6(5), 856-870.
- (١٠) Phang, S. Y. (2014). Housing Policies, Social Compact, and Inclusive Society in Singapore. Springer.

